الباب الثالث : **تحديات البيئة البشرية**

التحضر والتحضر المضاد

توني شامبيون

الفصل 25 من كتاب

الجغرافيا التطبيقية : المبادئ والممارسة

أ. م. مانيون

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

تُشكل التغيرات في توزيع السكان محورًا رئيسيًا للبحث الجغرافي ، سواءً النظري أو التطبيقي. وما يزال البعد الأهم على المستوى العالمي هو عملية التحضر، حيث تقترب نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية بسرعة من 50% (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1996) . في الوقت نفسه ، وخاصةً في البلدان الأكثر تحضرًا ، ولكن أيضًا في بعض أجزاء العالم النامي ، هناك أدلة واضحة على أن المدن الكبرى تفقد سكانها لصالح المراكز الحضرية الأصغر، بالإضافة إلى عملية تشتت أوسع نطاقًا أدت إلى **تحول سكاني ريفي ، يُشار إليه أحيانًا باسم مكافحة التحضر** (شامبيون، 1989). بينما ما يزال الأكاديميون منشغلين بالجدل حول أهمية هذا الأخير للتطور المستقبلي لأنماط الاستيطان ، فلا شك في أن هذه التحولات السكانية الطاردة يمكن أن يكون لها تأثيرٌ مثيرٌ للإعجاب على الناس والأماكن ، تمامًا كما هو موثقٌ جيدًا لعملية التحضر، ولا شك في أنه على الرغم من أن هذه الآثار إيجابيةٌ عمومًا في آثارها على رفاهية الإنسان ، إلا أنها قد تُولّد أيضًا مشاكل ، يحاول صانعو السياسات معالجتها . يتناول هذا الفصل المشاكل الرئيسية الناجمة عن كلٍّ من التحضر ومكافحة التحضر، ويعطي أمثلةً على الطرق التي يمكن من خلالها للبحث في طبيعة وأسباب هذه العمليات أن يُساعد في الحد من عواقبها غير المرغوب فيها.

الخلفية

قبل الخوض في تفاصيل المشاكل الناجمة عن هذين النوعين من التحول السكاني ، من الضروري تقديم بعض المعلومات الأساسية حول ما ينطوي عليه ذلك على أرض الواقع ، فكما هو الحال مع العديد من الكلمات التي تنتهي بـ "-isation"، عادةً ما تكون الأمور أكثر تعقيدًا مما تبدو عليه للوهلة الأولى . في أبسط صوره ، يمكن تعريف التحضر بأنه عملية تركيز سكاني ، والنتيجة الرئيسية لذلك هي زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية . بالإضافة إلى ذلك ، يرتبط التحضر بنمو أسرع للمناطق الحضرية الأكبر، أو بمصطلحات أكثر تقنية ، **ارتباطًا إيجابيًا بين معدل النمو وحجم المستوطنات** . في الوقت نفسه ، يمثل التحضر المضاد - بالنسبة لمعظم الناس ، بمن فيهم مبتكر المصطلح (بيري 1976) - النقيض المباشر للتحضر، وبالتالي **عملية إزالة التركيز السكاني**، إلا أنه نادرًا ما يرتبط بانخفاض نسبة السكان الذين يُعدون حضريين ، بل يُنظر إليه بشكل أكثر شيوعًا على أنه إعادة توزيع من المناطق الحضرية الأكبر إلى المناطق الأصغر ، إلى جانب التوسع الخارجي للمراكز الحضرية الفردية في الريف المحيط (لمراجعة مشاكل دراسة التحضر المضاد، ينظر Champion 1998a).

انطلاقًا من ذلك ، هناك جانب ثانٍ يحتاج إلى توضيح يتعلق بالأسباب المباشرة لهذه التحولات السكانية . إذا سُئل الناس عن هذا ، فسيشير معظمهم إلى الهجرة كونها العامل الرئيسي في رفع مستوى التحضر، وقد

كان هذا صحيحًا بلا شك في القرن التاسع عشر، عندما كانت معدلات الوفيات في المدن الصناعية مرتفعة للغاية ، ولم يكن النمو الحضري ممكنًا إلا بفضل الهجرة الداخلية القوية من المناطق الريفية أو الخارج . ومع ذلك ، من الناحية النظرية ، هناك عاملان آخران : **مصادر التحضر**: فائض المواليد على الوفيات ، وإعادة تصنيف الأماكن من ريفية إلى حضرية . تشير التقديرات إلى أنه في السنوات الأخيرة ، كان ما يقرب من ثلاثة أخماس النمو السكاني الحضري في العالم نتيجة للزيادة الطبيعية وحدها ، بينما نتج جزء كبير من الباقي عن تحول المستوطنات الريفية إلى حضرية أو استيعابها في المدن المتوسعة (ماكجي وغريفيثس، 1994) . ثالثًا، فيما يتعلق بعنصر الهجرة ، يجب التأكيد على أن إعادة توزيع السكان هي مجرد الأثر الصافي لكل من الحركات الريفية-الحضرية والحضرية-الريفية .

حتى في القرن التاسع عشر، كانت هناك أدلة على وجود تحركات قوية في الاتجاهين بين الأماكن ، مما دفع رافنشتاين إلى وضع قاعدته القائلة **بأنه لكل تيار هجرة ، سيكون هناك تيار مضاد** ، بينما في سياق العالم النامي الحالي ، أصبحت هذه الظاهرة شديدة لدرجة أنها تُعرف عادةً باسم "الدورة الدموية" . وينطبق الأمر نفسه على حالات التحضر المضاد بشكل عام ، حيث قد لا يتجاوز عدد الأشخاص الذين ينتقلون إلى مناطق أقل حضرية إلا بشكل طفيف عدد الأشخاص الذين ينتقلون إلى مراكز أكبر. وتزداد أهمية هذه الصورة الأوسع لدوران السكان بشكل كبير عندما تكون هناك اختلافات في خصائص المهاجرين الداخليين والخارجيين . وينطبق هذا بشكل شائع على التركيبة العمرانية ، حيث يميل كبار السن والأسر التي لديها أطفال إلى تشكيل الجزء الأكبر من التحضر المضاد ، مع انتقال المزيد من خريجي المدارس والشباب إلى المدن الكبرى (ينظر بويل وآخرون، 1998، لمراجعة الهجرة).

ومع ذلك ، ركزت غالبية الدراسات التي تناولت المشاكل المرتبطة بالتحضر والتحضر المضاد على آثار المكاسب الصافية للهجرة على مناطق المقصد والخسائر الصافية على مناطق المصدر، لذا سيتم التركيز بشكل رئيسي على هذا الجانب في بقية هذا الفصل . ومع ذلك ، يجب أن يؤخذ في الحسبان ، أولاً، أن صورة الهجرة الصافية ما هي إلا نتيجة لأنماط أكبر وأكثر تعقيدًا من دوران السكان ؛ وثانيًا، هناك عمليات أخرى تؤدي إلى هذه التحولات السكانية إلى جانب الهجرة.

آثار التحضر

إن الحركة المركزية للسكان من المناطق الريفية إلى التجمعات الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية تحمل آثارًا على كل من مناطق المغادرة ومناطق الاستقبال . ويجب التأكيد على أن هذه الآثار، بشكل عام ، إيجابية بطبيعتها . فمن ناحية ، عادةً ما تكون هذه التحولات جيدة للاقتصاد الوطني ، حيث يتحول العمال من أنشطة الإنتاج الريفية - ذات متوسط إنتاجية منخفض عمومًا في مجتمع حضري تقليدي (خاصة في المناطق التي كانت "مكتظة بالسكان" مقارنةً بالموارد المتاحة) - إلى أنشطة قائمة على المصانع وغيرها من الأنشطة الحضرية التي تتميز بإنتاجية أعلى للفرد . يُعزز النمو الأسرع للمدن الكبرى مقارنةً بالمراكز الحضرية الأصغر هذه العملية ، إذ إن هذه المدن الكبرى هي التي تستفيد أكثر من اقتصادات التكتل .

وتُعدّ هذه الحركة مفيدةً أيضًا لمعظم الأفراد المعنيين ، إذ يستفيدون عادةً من ارتفاع الأجور الناتجة عن زيادة الإنتاجية ، ومن إمكانية الوصول إلى مجموعة أوسع من المرافق والخدمات مقارنةً بما هو متاح عادةً لسكان القرى والبلدات الريفية الصغيرة . فرغم أن نسبةً من المهاجرين قد تنجذب إلى المدن بتوقعات زائفة ، إلا أنهم في معظم الحالات يجدون أنفسهم في وضع أفضل في المدن ، أو على الأقل ، إذا عدوا أن تحركاتهم كانت خاطئة ، تتاح لهم فرصة العودة إلى أصولهم الريفية . ومع ذلك ، ترتبط عملية التحضر أيضًا بمجموعة من الآثار السلبية على كلٍّ من مناطق المغادرة ومناطق الاستقبال ، مما يُقلل من رفاهية سكان هذه

المناطق ، ويميل إلى أن يصبح أكثر حدةً بمرور الوقت ، ما لم تُتخذ تدابير مضادة مناسبة . فيما يتعلق بالمناطق الريفية ، تكمن المشكلة الرئيسية في أن الهجرة الصافية إلى الخارج ستخفض عدد السكان إلى ما دون المستوى الذي كان من المفترض أن يكون عليه ، وقد تؤدي في النهاية إلى انخفاض مطلق في عدد السكان .

بينما قد يؤدي هذا على المدى القصير إلى تحقيق توازن أفضل بين مستويات السكان وقاعدة الموارد المحلية ، مما يُقلل من البطالة والضغوط على تقسيم الأراضي العائلية ، فإنه يُضعف أيضًا قدرة المنطقة المحلية على إدارة مواردها ، لدعم المرافق المجتمعية . ويؤدي ذلك إلى تقليل جاذبية الحياة في الريف ، في الوقت الذي توفر فيه المدن المتنامية مجموعة متزايدة من وسائل الراحة ، بما في ذلك السلع الاستهلاكية عالية الجودة ، مما يؤدي إلى ازدياد جاذبية المدينة وتحفيز المزيد من الهجرة من الريف إلى الحضر . ويزداد تأثير الهجرة على المناطق الريفية الأصلية حدةً بسبب الطبيعة الانتقائية للعملية . ولهذا جوانب متعددة . فالمهاجرون عادةً ما يكونون من الشباب البالغين ، الذين لا يوفر لهم الريف سوى فرص عمل قليلة ، ولا يستطيعون منافسة "أضواء المدينة" ، مما يؤدي إلى فقدان الجيل التالي من الأطفال للمدينة، وتزايد أعمار سكان الريف .

كما يميل النزوح الريفي إلى أن يكون أكثر ميلاً نحو النساء منه إلى الرجال ، لأن الإنتاج الريفي هو في المقام الأول مجال عمل الرجال ، بينما يمكن للنساء الوصول إلى مجموعة أوسع بكثير من الوظائف في المدن ، ليس فقط في الخدمات المنزلية وغيرها ، ولكن أيضًا في بعض فروع التصنيع مثل المنسوجات . هذه الانتقائية الجنسانية تُقلل من فرص الزواج المتاحة للرجال الذين يبقون في الريف ، مما يُقلل من عدد من لديهم عائلات أو يستسلمون في النهاية لإغراءات المدينة . ثالثًا ، في حين أن الهجرة الريفية قد تكون ثنائية القطب من الناحية الاجتماعية ، وتشمل من لا يملكون أرضًا أو فقراء ، بالإضافة إلى الموهوبين وأصحاب روح المبادرة ، فإن هذه الفئة عادةً ما تُهيمن على التدفقات الخارجية ، سواءً كانت تسعى للحصول على مزيد من التعليم أو البحث عن عمل . وهذا من شأنه أن يُعزز رأس المال البشري للمدينة على حساب الريف، وهي عملية ستُعزز بعودة المهاجرين الذين لم يحققوا ما كانوا يتوقعونه في المدينة إلى مجتمعهم الأصلي .

بالانتقال إلى التأثيرات على مناطق الاستقبال ، يمكن استنتاج مما ذُكر آنفًا أن المناطق الحضرية مستفيدة بشكل واضح من هذه العملية ، إذ تستفيد من وصول عمال شباب مبادرين وقادرين على التكيف ، ومن "التأثيرات المضاعفة" لطلباتهم الاستهلاكية ، وفي الوقت المناسب لتكاثرهم البيولوجي . من ناحية أخرى ، هناك بعض "الآثار السلبية" المهمة ، لا سيما على سكان المناطق الحضرية الحاليين وعلى الكفاءة الوظيفية العامة للمدينة . وبصراحة ، فإن وصول سكان جدد على المدى القصير يزيد من المنافسة على العمل وعلى الموارد الشحيحة من مساحة وسكن وطعام وغيرها من الاحتياجات اليومية ، بينما على المدى الطويل ، تنمو المدينة بشكل أكبر، وتتطور بكثافة سكانية أعلى وتتوسع في مساحتها .

لا يتحمل الوافدون الجدد التكاليف الكاملة لقرارات الهجرة ، إذ يشعر الجميع بالازدحام الإضافي ، ويُموّل توفير البنية التحتية الإضافية (الطرق ، وشبكات الصرف الصحي ، والمدارس ، وما إلى ذلك) إلى حد كبير من الضرائب والرسوم المفروضة على المجتمع بأكمله . وتنشأ المزيد من الاختلالات الاقتصادية في الحالات التي يختلف فيها الوافدون الجدد اختلافًا كبيرًا في خصائصهم عن سكان المناطق الحضرية الأقدم . في الواقع ، عادةً ما يصل المهاجرون من المناطق الريفية بموارد قليلة ، نظرًا لأنهم يأتون من مناطق أفقر أساسًا ، وأن أي ثروة عائلية ستُستثمر في الأرض ، ناهيك عن أن معظمهم سيكونون في بداية حياتهم العملية . ونتيجة لذلك ، لا يستطيعون في البداية تحمل سوى أرخص المساكن ، مما يؤدي إلى ظهور مناطق "الأحياء الفقيرة" إما من خلال إعادة تدوير المساكن القديمة أو من خلال بناء "مدن الصفيح" . يتعزز هذا الاستقطاب

الاجتماعي إذا كان الوافدون الجدد متميزين أيضًا في سماتهم الثقافية ، فهم ليسوا مرتبطين فقط بأسلوب حياة ريفي ، بل ينتمون إلى أصول عرقية مختلفة أو حتى إلى أصول وطنية مختلفة .

نشأت "الغيتوهات" في مدن الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تدفق الأمريكيين السود من المناطق الريفية في الجنوب ، وكذلك من هجرة الفقراء الريفيين من جنوب وشرق أوروبا ، ومؤخرًا من أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ . ولعل أكثر الأمثلة تطرفًا على سوء الأحوال المعيشية في المدينة هي تلك المرتبطة بالأشخاص الذين ينوون الإقامة المؤقتة هناك ، مثل أولئك الذين ينخرطون في شكل من أشكال الحركة الموسمية أو "الهجرة الدائرية" ، وأولئك الذين يهدفون إلى البقاء في المدينة لفترة كافية فقط لاكتساب رأس مال كافٍ لبدء أعمال تجارية في وطنهم .

توضح دراستا الحالة جيدًا طبيعة عملية التحضر، بل وتعقيدها ، وتأثيراتها ، بالإضافة إلى الإشارة إلى بعض الحلول التي طُرحت لمعالجة المشاكل الناجمة . يُقدم الملحق 25.1 مثالاً على العملية التقليدية لحركة السكان من الريف إلى الحضر: الهند ، مع زياداتها المطلقة الكبيرة جدًا في عدد سكان الحضر في العقود الأخيرة . يُركز الملحق 25.2 على ظاهرة "العمال الضيوف" الذين تم تجنيدهم إلى شمال غرب أوروبا في الربع الثالث من القرن العشرين - وهي حركة صُممت في الأصل لتكون قصيرة الأجل ولكنها لم تنجح ، مما يُظهر إمكانية أن تكون الهجرة عملية "تغذية ذاتية" .

آثار التحضر المضاد

حركة السكان المركزية الطاردة ظاهرة راسخة على المستوى المحلي ، حيث يُشار إليها تقليديًا باسم "التحضر الحضري" نظرًا لهيمنتها على الإسكان . بمرور الوقت ، شملت هذه التحولات نطاقًا أوسع من الوظائف الحضرية ، وامتدت لمسافات أطول ، مع تزايد التنقل الشخصي اليومي ، وتوسع المراكز الحضرية لتشمل مناطقها الريفية النائية سابقًا . ونتيجةً لذلك ، أصبحت مراكز الضواحي والمناطق المحيطة بها أصبحت المدن الكبرى تُشكل تحديًا متزايدًا لمناطق الأعمال المركزية الأصلية (هارتشورن ومولر 1986؛ غارو 1991) . ومع ذلك ، لم تُظهر السجلات نزوحًا واسع النطاق من هذه المناطق الحضرية الأوسع إلى مناطق حضرية أصغر ومناطق ريفية تقع خارج نقاط التنقل الرئيسية للمدن الكبرى إلا منذ ستينيات القرن الماضي، وهي العملية التي تُعرف عادةً بمكافحة التحضر (ينظر، على سبيل المثال، بيري 1976؛ فيلدينغ 1982؛ تشامبيون 1989).

يحمل التوسع الحضري ، أو "اللامركزية الحضرية المحلية" ، والتوسع الحضري المضاد ، أو "اللامركزية الحضرية" ، آثارًا متشابهة إلى حد كبير على المراكز الحضرية القديمة ، أو "المدن المركزية" في المصطلح الأمريكي ، حيث يُخلو كلاهما من السكان والأنشطة ، إلا أن آثارهما على مناطق الاستقبال متباينة إلى حد كبير، ويرجع ذلك أساسًا إلى التباينات في طبيعة المناطق المتأثرة ، ولكن أيضًا بسبب بعض الاختلافات في أنواع الأشخاص المعنيين . **يحتل التدهور الحضري ومشاكل المناطق الداخلية للمدن حاليًا مكانة بارزة في أجندة سياسات معظم الدول المتقدمة** . وكما هو الحال مع التحضر، فإن العديد من التغييرات الناجمة عن اللامركزية السكانية إيجابية بطبيعتها ، حيث ترتبط بالاتجاهات الاجتماعية طويلة الأجل التي يتبناها معظم الناس بكل إخلاص ، على سبيل المثال ، ارتفاع الدخل الحقيقي ، وزيادة القدرة على التنقل الشخصي ، والرغبة الواسعة في العيش في مستوطنات جديدة نسبيًا منخفضة الكثافة ، والمزايا الاقتصادية لامتلاك المنازل .

من الاتجاهات الأخرى غير القابلة للعكس التي تُفاقم التدهور الحضري تقلص حصة القوى العاملة في قطاع التصنيع والتوسع في استخدام تكنولوجيا الاتصالات الإلكترونية . ومع ذلك ، وكما يقول داونز (1994: ص 60) : إن القوى نفسها التي أنتجت بنجاح الحلم الأمريكي الحضري المتمثل في منازل عائلية فردية ، وسيارتين في كل مرآب ، وحياة أفضل ، قد تركت العديد من الفقراء في مواقع وسط المدينة . يُولّد الفقر التدهور واليأس ، اللذين يغذيان أنفسهما في شكل جريمة وجهل وسوء صحة . **وهكذا تستمر دوامة الحياة الهابطة . وقد ثبت أن كسر هذه الحلقة المفرغة من التدهور أمرٌ بالغ الصعوبة** . ومن المؤكد أن سلطات المدن الكبرى تبدو عاجزة عن معالجة هذه المشاكل بنفسها ، بسبب نقص الموارد . وكما أشار إيفرسلي (1972) ، في تحليل مبكر لمشكلة وسط المدينة في بريطانيا ، فإن الموارد المالية المتاحة لحكومات المدن تتقلص مع رحيل سكانها الأثرياء والشركات الأسرع نموًا ، بينما في الوقت نفسه ، تزداد احتياجات الفرد من خدمات القطاع العام بسبب الارتفاع التدريجي في نسب الأسر شديدة الفقر .

يتفاقم الوضع الأخير إذا استمرت المدن في العمل كمناطق استقبال لذوي الدخل المحدود القادمين من المناطق الريفية المتخلفة وبلدان أخرى ، كما كان الحال على نطاق واسع في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في العقود الأخيرة . في الوقت نفسه ، لا تخلو عملية استقبال هجرة المدن في الضواحي وخارجها من صعوباتها ، تمامًا كما أثبتت عملية التحضر أنها لم تكن مفيدة تمامًا للمدن المعنية . أما فيما يتعلق بالضواحي ، فتتمثل المشاكل بشكل رئيسي في الازدحام والتكاليف . فمع تزايد ضغوط التنمية ، تصبح الأراضي أكثر ندرة ، ويميل البناء إلى أن يتم بكثافة أعلى ، ويحصل الوافدون الجدد على مساكن أقل مقابل أموالهم مقارنةً بسكان الضواحي السابقين .

ومع ذلك ، يواجه هؤلاء الأخيرون أيضًا عيوبًا مع مرور الوقت ، حيث يفقدون المساحات الخضراء والضرائب المحلية المنخفضة التي ساعدتهم على الانتقال في المقام الأول . مع ازدياد البناء ، يجدون منازلهم أبعد عن الأراضي المفتوحة ، وترتفع الضرائب مع حاجة السلطات المحلية إلى أموال إضافية لتوفير مدارس وطرق ومصارف ومرافق مجتمعية جديدة ، بينما يزداد ازدحام الطرق ويجعل العودة إلى العمل في المدينة أكثر إرهاقًا . فلا عجب أن تحاول الفئة السابقة من سكان الضواحي "رفع الجسر المتحرك" خلفهم من خلال معارضة مخططات التطوير الجديدة بأسلوب "لا في ساحتي الخلفية" (NIMBY) ومن خلال الحملات من أجل المناطق المحظورة (مثل الأحزمة الخضراء) وتقسيم المناطق الاستبعادية (ينظر، على سبيل المثال، Murdoch and Marsden 1994) في محاولة للحد من النمو المتزايد إلى شريحة صغيرة من الأثرياء !

تنشأ قضايا مماثلة من التحضر المضاد الذي يمكن أن تدفعه القيود المفروضة على نمو الضواحي، وكذلك تنشأ من قوى أكثر رسوخًا ، لكن آثار هذه التحركات الأطول مسافة من المدن تميل إلى أن تكون أكثر تعقيدًا وتنوعًا . أولاً، وكما هو الحال مع الضواحي ، فإن أي تدفق سكاني يدفع أسعار الأراضي والعقارات إلى الارتفاع ، وهو ارتفاعٌ يزداد حدةً نظرًا لكون هذه المناطق كانت تعاني سابقًا من ركود اقتصادي ، وكانت أسعار المساكن فيها تتناسب مع ما يستطيع العمال الريفيون ذوو الدخل المنخفض تحمله . ثانيًا، بما أن مناطق الاستقبال هي في المقام الأول مراكز حضرية أصغر حجمًا ومناطق أكثر بعدًا ، ولم تتأثر تقليديًا بالتأثيرات الحضرية ، فإن وصول "سكان المدن" يمكن أن يُحدث هزة اجتماعية وثقافية كبيرة في المجتمع القائم ، وهو ما تجسده عبارة باهل (1966) "الضواحي الريفية".

ثالثًا، على عكس الضواحي ، التي تجذب في المقام الأول العائلات الشابة ، فإن عملية مكافحة التحضر تنطوي على نسبة أكبر بكثير من كبار السن ، بمن فيهم المتقاعدون ، مما يعزز هيكل الأعمار المثقل بالسكان الناتج بالفعل عن رحيل الشباب ، ويزيد في الوقت المناسب من العبء على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية . تتأثر العديد من هذه المناطق أيضًا بجاذبيتها لمالكي المنازل الثانية في المدينة ، مما يؤدي إلى

إزالة المساكن من السوق المحلية دون أي زيادة في عدد المقيمين الدائمين . وعلى الرغم من الدعم العام المُعطى للاقتصاد المحلي ، فقد تكون النتيجة تسارعًا في هجرة السكان المحليين الأقل ثراءً ، لا سيما حيث تُركز القيود المفروضة على البناء الجديد (على سبيل المثال، في المتنزهات الوطنية والمناطق المحمية الأخرى) الضغوط الإضافية على مخزون المساكن الحالي.

تكثر الأفكار للحلول ، ولكن كما يتضح من دراسات الحالة ، فقد أثبتت حتى الآن أنها ذات تأثير محدود فقط . ونظرًا للطبيعة المتجذرة لعملية اللامركزية الحضرية ، فربما لا يكون من المستغرب أن يكون أكثرها تفاقما الهجرة الحضرية ، واتُهمت في النهاية بحرمان المدن من الاستثمار الصناعي (ألدريدج، ١٩٧٩). ساعدت الأحزمة الخضراء في الحد من الانتشار المادي للتجمعات الحضرية ، لكنها دفعت إلى قفزات سكانية وبناء مساكن إلى بلدات أبعد ومناطق ريفية أعمق (هول وآخرون، ١٩٧٣). أدت قيود تطوير الأراضي وتدابير حماية المظاهر الطبيعية إلى زيادة الازدحام في المدن ، وعززت جاذبية "الريف الريفي"، مما أدى ، على نحو متناقض ، إلى تضخيم الفوائد التي يمكن جنيها من الهجرة الحضرية إلى الريفية (تشامبيون، ١٩٩٨ب).

في غضون ذلك ، لم تكن مشاريع تجديد الواجهة البحرية التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة ، كما هو الحال في نيويورك وبالتيمور ولندن دوكلاندز (هويل وآخرون، 1988)، ولا عملية "إعادة التحضر" الأوسع (بورن، 1996) ، كافيةً عمومًا لإحداث تراجع كبير وطويل الأمد في الهجرة الحضرية - "جزر تجديد في بحر من الاضمحلال" ، وفقًا لبيري (1985) . من ناحية أخرى ، شهد العقدان الماضيان بعض الاستقرار في أعداد سكان المدن الكبرى ، ويعزى ذلك جزئيًا إلى نمو الخدمات المالية و وصول جيل طفرة المواليد في الستينيات إلى سن الرشد وانتقالهم إلى "أضواء المدينة" ، ولكن أيضًا بسبب ارتفاع معدلات الهجرة من الخارج وفترات الركود الدورية في قطاع البناء (فري، 1993؛ تشامبيون، 1994؛ داونز، 1994).

ملاحظات ختامية

يُشكل كلٌ من التحضر ومكافحة التحضر، كما حُدِّدا لأغراض هذا الفصل ، عمليتين أساسيتين لإعادة توزيع السكان ، تجريان استجابةً لتغيرات مجتمعية راسخة ، ولهما بدورهما آثارٌ كبيرة على الناس والأماكن . وهما معقدتان ، حتى عند تحليلهما مباشرةً من منظور المحاسبة الديموغرافية ، لأن هذه التحولات الجغرافية في السكان لا تنتج فقط عن الهجرة ، بل أيضًا عن اتجاهات المواليد والوفيات ، وعن التغيرات التي تُصوَّر وتُحدَّد من خلالها أنظمة الاستيطان . ويزداد تعقيدهما بشكل لا نهائي عند محاولة دراسة العوامل التي تؤثر على سلوك الناس ، ويعود ذلك جزئيًا إلى الفجوة الهائلة بين هذين المصطلحين ، كونهما مفاهيم أكاديمية بالأساس ، والواقع اليومي للأفراد الذين يتخذون قرارات بشأن اختيار مكان إقامتهم. لذلك ، ربما لا يكون من المستغرب ، كما هو موضح في هذا الفصل، أن نجد أن معظم الأدبيات التي تتناول صراحةً التحضر ومكافحة التحضر وصفية وتحليلية ، تسعى إلى فهم الاتجاهات الناشئة ، وبالتالي المساعدة في توفير سياق أكثر استنارة للمناقشات في مجال السياسات.

من المهم أيضًا إدراك التردد العام للحكومات الديمقراطية في الانخراط فيما يمكن عده "هندسة اجتماعية" . هناك أمثلة معاصرة قليلة على التدخل الحكومي المباشر في قرارات الناس بشأن أماكن إقامتهم داخل البلدان (مثل الصين) ، على عكس الإجراءات المتخذة لمنع الهجرة بين الدول . تتسم سياسات توزيع السكان الداخليين بطبيعتها غير المباشرة ، حيث تأتي جزئيًا في شكل حثّ ، وأحيانًا في شكل حوافز مالية ، ولكن غالبًا ما تُنفَّذ من خلال محاولات تعديل بيئة التخطيط الأوسع . وتشمل معظم أمثلة التدخل السياسي

الواردة في هذا الفصل تدابير موجهة نحو أنماط النمو الاقتصادي ، والرعاية الاجتماعية ، والتنمية العمرانية ، باستخدام مزيج من "العصا" (مثل القيود المفروضة على المباني الجديدة) و"الجزرة" (مثل الإعانات للمطورين وأصحاب العمل). ومن الناحية البحثية ، كانت هذه الجوانب ذات أهمية ثانوية بالنسبة لجغرافيي السكان الذين هيمنوا على دراسة اتجاهات التحضر ومكافحة التحضر على مدى ربع القرن الماضي . إلا **أن انتشار المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن التحضر ومكافحة التحضر على نطاق واسع وشدتها المتزايدة يُرشّح هذا المجال للجغرافيين التطبيقيين ، الذين يمكن لمنظورهم الموجه نحو حل المشكلات أن يُقدِّم مُكمِّلًا قيّمًا لمنظور الديموغرافي الموجه نحو العمليات**.

الملحق 25.1

التحضر والهجرة من الريف إلى الحضر في الهند

على الرغم من أن الهند ما تزال تتمتع بدرجة منخفضة نسبيًا من التحضر، حيث كان ما يزيد قليلاً عن ربع سكانها (26.1%) يعيشون في المناطق الحضرية في عام 1991، إلا أن عدد سكانها الحضريين قد نما بسرعة من حيث القيمة المطلقة والنسبية على مدى العقود الثلاثة الماضية ، حيث شكلت المدن الكبرى حصة أكبر تدريجيًا من الإجمالي (الجدول 25.1). لم تمثل الهجرة من الريف إلى الحضر سوى حوالي خُمس هذا النمو، ويعزى الباقي إلى الارتفاع السريع في عدد المستوطنات المصنفة كمدن وإلى المعدل المرتفع نسبيًا للزيادة الطبيعية في المناطق الحضرية . علاوة على ذلك ، انخفضت معدلات التحضر والهجرة من الريف إلى الحضر إلى حد ما في ثمانينيات القرن العشرين مقارنة بالعقد السابق.

Table 25.1 Urban population growth in India, 1961–91.

Census year	*Number of towns*	*Total urban population (million)*	*Change from previous census*		*Proportion in towns with 100,000 and over (%)*
			million	*% p.a.*	
1961	2270	77.6	18.2	2.34	51.4
1971	2476	107.0	29.4	3.26	57.2
1981	3245	156.2	49.2	3.86	60.4
1991	3609	212.9	56.7	3.15	65.2

Source: 1991 Census of India, after Mohan 1996.

تشترك المدن الهندية في معظم خصائص ومشاكل المدن سريعة النمو في العالم النامي ، لا سيما فيما يتعلق بالإسكان . تشير بيانات التعداد السكاني إلى أن جودة المأوى للفرد قد انخفضت على مدى الثلاثين عامًا الماضية ، كما هو مُقاس بمؤشرات الاكتظاظ . عادةً ما يعيش أفقر سكان المناطق الحضرية ، الذين يصل عددهم إلى 30-50% في معظم المدن ، في مساكن تم بناؤها بأنفسهم أو بمساعدة الجيران والأصدقاء وغيرهم من السكان المحليين ، وعادةً ما تكون بدون تصميم رسمي وغالبًا ما تستخدم مواد نفايات . هناك نقص في مواقع التطوير، مما يؤدي إلى احتلال غير قانوني . يعتمد الكثير على توافر التمويل العام ، ولكن ثبت أن مصادر الإيرادات المحلية الرئيسية للسلطات الحضرية (ضرائب الأملاك وضريبة على السلع التي تدخل المناطق الحضرية) يصعب إدارتها .

في الوقت نفسه ، هناك بعض الدلائل الإيجابية ، لا سيما المستوى المنخفض نسبيًا للهجرة من الريف إلى الحضر - الذي يعادل حوالي 1% فقط من سكان الريف سنويًا - وكذلك حقيقة أن هذا يبدو أنه يساهم في

نمو المدن المتوسطة والصغيرة بقدر ما يساهم في نمو المدن الكبرى . تتميز المناطق الريفية بدرجة كبيرة من فائض العمالة ، لذلك من غير المرجح أن يكون لمستويات الهجرة الحالية تأثير سلبي على الطاقة الإنتاجية . ومع ذلك ، مع بقاء مجال كبير لمزيد من التحضر، فإن التحديات الرئيسية تتمثل في تسريع وتيرة التحول الاقتصادي إلى أنشطة غير زراعية وتعزيز الاتجاه نحو توزيع أكثر توازناً للنمو عبر النظام الحضري.
المصادر: موهان 1996؛ بابولا 1997؛ فيساريا 1997

الملحق 25.2

"العمال الضيوف" في أوروبا الغربية

أُنشئ نظام "العمال الضيوف" في أوائل فترة ما بعد الحرب من قِبل الدول الصناعية في شمال غرب أوروبا (وخاصةً ألمانيا الغربية وفرنسا) لمكافحة نقص العمالة الناتج عن تجدد النمو الاقتصادي وانخفاض الخصوبة في فترة ما بين الحربين. وعادةً ما كان يتم توظيف العمال ، من خلال اتفاقيات ثنائية مع دول ذات فائض في العمالة (وخاصةً جنوب أوروبا ، ولكن أيضًا تركيا وشمال إفريقيا) ، بعقود قصيرة الأجل نسبيًا ، لا تتجاوز عادةً عامًا أو عامين ، على أمل عودتهم بعد ذلك إلى بلدانهم الأصلية ، حاملين معهم الأموال التي ادخروها والمهارات التي اكتسبوها .

وقد أثبت النظام نجاحًا كبيرًا من حيث الأعداد المعنية ، حيث بلغ متوسط التدفقات السنوية للعمال المهاجرين إلى ألمانيا الغربية 0.4 مليون في الستينيات ، وبلغ ذروته عند 0.7 مليون في عام 1970؛ وتدفقات إلى فرنسا بلغ متوسطها 0.25 مليون في أواخر الستينيات. وبحلول نهاية عام 1973، شكّل العمال الأجانب 12 و10 في المائة ، على التوالي ، من إجمالي القوى العاملة في هذين البلدين ، وكانت النسبة أعلى في سويسرا، حيث بلغت 30 في المائة . توقف التوظيف النشط بعد ذلك بوقت قصير، ويرجع ذلك أساسًا إلى التباطؤ الاقتصادي في هذين البلدين الذي تزامن مع زيادة معدل عرض العمالة المحلية لديهما مرة أخرى ، ولكن أيضًا لأن نظام "العامل الضيف" بدا وكأنه يتخذ ديناميكية خاصة به ويخلف بعض الآثار غير المقصودة.

نشأت المشاكل الرئيسية في النظام لأن إقامات المهاجرين لم تكن مؤقتة كما كان متوقعًا في الأصل ، ويرجع ذلك أساسًا إلى أنهم استغرقوا وقتًا أطول لكسب المال الذي كانوا يأملون فيه . وفي الوقت المناسب ، انضم إليهم أفراد من عائلاتهم وآخرون من موطنهم الأصلي في عملية تُعرف باسم "الهجرة المتسلسلة" . في النهاية ، لم يكن من غير المألوف أن تُنقل مجتمعات بأكملها ، بما في ذلك أصحاب المتاجر، وفي بعض الحالات حتى كاهن القرية ، حيث أدى استمرار هجرة الشباب إلى تقويض الزراعة المحلية والحياة الاجتماعية تدريجيًا في المناطق الريفية التي شكلت مناطق المصدر الرئيسية .

وقد تعززت الطبيعة التراكمية لهذه الهجرة ، التي أشار إليها بوهنينج (1972) بأنها عملية "التغذية الذاتية" ، من خلال الطريقة التي سرعان ما سيطر بها المهاجرون على قطاعات كاملة من اقتصادات البلدان المضيفة لهم ، مثل تصنيع المعادن والمنسوجات والفنادق والمطاعم ، مما جعل هذه القطاعات أقل "احترامًا" للسكان الأصليين وزاد من اعتمادهم على مجموعات المهاجرين . ولذلك ، أنتج النظام بعض الأمثلة المتطرفة على آثار التحضر. في المناطق الريفية ، هدد هذا الوضع استمرار الاستيطان على المدى الطويل في المناطق التي كانت مكتظة بالسكان قبل فترة وجيزة ، مما دفع إلى اتخاذ استجابات سياسية في شكل محاولة لتنويع الاقتصاد المحلي بعيدًا عن الاعتماد على الزراعة ، وتحقيق الاستقرار في قاعدة قطاع الخدمات من خلال تركيز استثمارات عامة جديدة في المستوطنات الرئيسية .

في وجهات المدن الكبرى في شمال غرب أوروبا ، كان التحدي الأكبر يتعلق بالظروف المعيشية السيئة للغاية للعمال المهاجرين - ربما لم تكن مشكلة خطيرة في المراحل الأولى عندما كان الشباب فقط يصلون للعمل المؤقت ، ولكنها كانت مصدر قلق كبير عندما مكثوا لفترة أطول وشكلوا أسرًا . بعد ربع قرن من انتهاء نظام "العامل الضيف" ، ما يزال هناك إرث واضح يتمثل في تركيزات عالية من المهاجرين في أفقر المساكن والأحياء الأكثر حرمانًا.

المصادر: بوهنينغ 1972؛ سولت 1976؛ سولت وكلوت 1976؛ أوجدن 1993؛ بلوتيفوغل وآخرون. 1993.

الملحق 25.3

توسع الضواحي وتراجع المدن المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية

أصبحت أمريكا الآن دولةً ذات طابع "ضواحي" إلى حد كبير، حيث أظهر تعدادها السكاني لعام 1990 أن ما يقرب من نصف (46.2%) إجمالي السكان يعيشون في أجزاء غير مركزية من المناطق الحضرية ، وأقل من ثلث (31.3%) بقوا في المدن المركزية . على مدار العقد الماضي ، زاد عدد سكان ضواحي أمريكا بنسبة 1.4% سنويًا ، بينما لم تنمو المدن المركزية إلا بنسبة 0.6% سنويًا - ويعود ذلك بشكل شبه كامل إلى مساهمة الولايات الجنوبية والغربية . في الشمال الشرقي ، كانت المدن المركزية في حالة تراجع بالفعل في الستينيات ، وفقدت أكثر من 10% من سكانها في السبعينيات قبل أن تتعافى إلى ما يقرب من معدل نمو صفري في الثمانينيات . سجلت المدن المركزية في الغرب الأوسط خسارة بنسبة 9% في سبعينيات القرن الماضي ، مع تحول معقل التصنيع السابق للولايات المتحدة إلى "حزام الصدأ" ، واستمرت في التراجع بشكل عام في ثمانينيات القرن الماضي. كانت الآثار على المدن المركزية هائلة.

بدأ ناقوس الخطر يدق في ستينيات القرن الماضي عندما أصبحت العديد من سلطات المدن ، ولا سيما نيويورك ، فعالة . على الرغم من أن التدخل في نتائج قوى السوق هذه يُعتد غير أمريكي من قبل الكثيرين ، فقد جُرّبت مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات على مر السنين . الحاجة الأساسية هي أموال عامة إضافية للتعويض عن تقلص القاعدة الضريبية ، والتي يمكن تحقيقها إما عن طريق إعادة توزيع عائدات الضرائب المحلية مباشرة من بلديات الضواحي الغنية إلى المدن المركزية ، أو بشكل أكثر شيوعًا عن طريق تمويل برامج التجديد من خلال حكومات الولايات والحكومات الفيدرالية .

علاوة على ذلك ، في مراجعة للسياسة الحضرية الأمريكية ، يُحدد داونز (المرجع نفسه) أربع مشاكل رئيسية تواجه الأحياء الفقيرة في وسط المدن : الجريمة وانعدام الأمن ، والأطفال الذين نشأوا في ظروف صعبة . وقد حدثت إنجازات باهرة حيث سعت السياسات إلى توجيه أو تعديل الاتجاهات الرئيسية بدلاً من عكسها . وقد أُفلس السكان الجدد نتيجة اقتراض الأموال لتمويل الإنفاق الجاري على الخدمات . وقد أدى ارتفاع الضرائب المحلية وتدهور الخدمات المحلية إلى تسريع هروب السكان الميسورين والشركات الأكثر تحررًا إلى الضواحي المزدهرة ، تاركين وراءهم القطاعات الاقتصادية الأقل ديناميكية والأقل ثراءً ، ولا سيما السود والمهاجرين الأجانب الجدد.

حتى في ثمانينيات القرن العشرين الأكثر استقرارًا ، عندما نما عدد سكان مدينة نيويورك بنسبة 3.5% ، انخفض عدد سكانها البيض غير اللاتينيين بنسبة 11.5% ، وارتفعت نسبة "الأقليات" من إجمالي سكانها إلى أكثر من 60% في عام 1990. وسُجّلت أنماط مماثلة من فقدان السكان البيض ونسب عالية من الأقليات في عدد من المدن الأخرى (الجدول 25.2). وفي الوقت نفسه ، في جميع أنحاء أمريكا عام 1990،

استحوذت المدن المركزية على ثلاثة أرباع السكان الذين يعيشون في "أحياء فقر مدقع"، و91% من سكان البلاد الذين يعيشون في "أحياء الطبقات الدنيا" (داونز 1994).

Table 25.2 Population change in selected US cities, 1960–90.

City	*1990 population (thousands)*	*Population change (%)*			*White population change 1980–90 (%)*	*Minority share of total population 1990 (%)*
		1960–70	*1970–80*	*1980–90*		
New York	7323	1.4	−10.4	3.5	−11.5	60.5
Chicago	2784	−4.7	−10.7	−7.4	−17.2	62.7
Philadelphia	1586	−3.1	−13.5	−6.1	−12.3	48.4
Detroit	1028	−8.5	−19.2	−14.6	−47.7	79.7
Baltimore	736	−2.8	−12.5	−6.4	−15.8	61.6
Cleveland	506	−14.3	−23.6	11.9	−19.0	52.5
Pittsburgh	370	−14.1	−18.5	−12.8	−14.9	28.5
Cincinnati	364	−9.8	−15.0	−5.5	−11.2	39.9

Source: US Census; Downs 1994.
Note: Data relate to central cities only. Cities ranked by 1990 population size. Hispanics included in the minority population.

الملحق 25.4

مكافحة التحضر والتغيير الريفي في المملكة المتحدة

يعود تاريخ مكافحة التحضر في بريطانيا إلى ستينيات القرن العشرين ، عندما بدأت المناطق الواقعة بعيدًا عن النفوذ الحضري لأول مرة في النمو بشكل أسرع من التجمعات الحضرية الرئيسية والمناطق التابعة لها . كان النمو السكاني في المناطق الريفية في بريطانيا قويًا بشكل خاص في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، ولكنه استمر على مدى العقدين الماضيين ، حيث بلغ متوسط الهجرة الصافية من المناطق الحضرية الرئيسية إلى بقية المملكة المتحدة حوالي 90,000 شخص سنويًا ، بمعدل 0.5%. المساهم الرئيسي في هذا النزوح الحضري من حيث القيمة المطلقة والنسبية هو منطقة لندن الداخلية ، بينما المستفيد الرئيسي هو الفئة الريفية الأكثر عزلة في مناطق السلطة المحلية (الشكل 25.1). في الواقع ، فإن نمو هذه الأخيرة مدفوع بالكامل بالهجرة ، حيث تشهد هذه المناطق الآن فائضًا في الوفيات مقارنة بالمواليد - وهو نتاج لعمر المهاجرين فوق المتوسط إلى جانب "التحضر" المستمر لخريجي المدارس . ما تفشل هذه الإحصاءات في إظهاره هو نمو المقيمين المؤقتين والزائرين ، حيث ليس من السهل مراقبة إشغال المنازل الثانية وإيجارات العطلات أو قياس حجم الرحلات اليومية والإقامات الليلية.

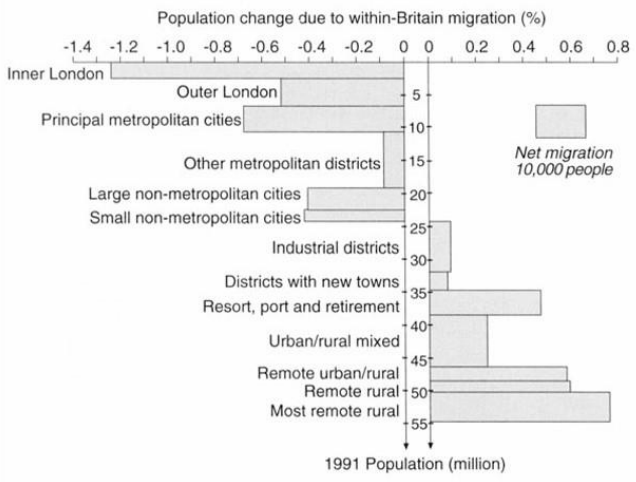

Figure 25.1 Net within-Britain migration, 1990–1, by district types.

Source: Calculated from 1991 Census SMS and LBS/SAS (ESRC/JISC purchase), Crown copyright.
Note: 'Metropolitan' includes the Central Clydeside conurbation. Areas of bars are proportional to volume of net migration.

في حين أن هذه "النهضة الريفية" مشجعة من الناحية الاقتصادية بعد عقود من تناقص السكان ، فإن الفوائد ليست كبيرة كما قد توحي إحصاءات السكان البحتة ، ويجب أيضًا مقارنتها ببعض الآثار السلبية المهمة . نظرًا لأن نسبة كبيرة من الأشخاص الذين ينتقلون إلى المناطق النائية هم في سن العمل الأكبر سنًا أو متقاعدون بالفعل ، فإن وصولهم لا يساهم كثيرًا في تعزيز الطلب على الأماكن في المدارس المحلية المهددة بالإغلاق بسبب رحيل الشباب إن قدرتهم الشرائية القوية ، بمساعدة بيع منزل بحجم عائلي في بريطانيا الكبرى ، ترفع أسعار العقارات ، مما يزيد من صعوبة بقاء الأطفال المحليين في المنطقة عندما يرغبون في تأسيس منزل .

علاوة على ذلك ، فإن هؤلاء الوافدين الجدد الذين تجاوزوا سن العائلة ليسوا مستهلكين كبارًا للسلع اليومية، وعلى أي حال ، يميلون إلى القيام بمعظم مشترياتهم بالسيارة في نزهات إلى محلات السوبر ماركت في المدن القريبة بدلاً من زيارة المتاجر المحلية الأكثر تكلفة . وبقدر ما لا يزالون يعملون بشكل مربح ، فإن نسبة كبيرة منهم يعملون لحسابهم الخاص في أعمال حرة ، مع تأثير مضاعف محلي ضئيل ، أو في مشاريع المتاجر والإقامة المتعلقة بالسياحة ، والتي غالبًا ما تكون محدودة النجاح والمدة . في وقت لاحق ، مع تقدم الوافدين الجدد في السن وقلة قدرتهم على الحركة تميل حلول هذه التحديات إلى أن تكون محدودة من حيث التنوع والفعالية ، ولا يساعدها التردد العام في الانخراط في الهندسة الاجتماعية وفرض قيود على الحرية الشخصية.

في منطقة البحيرة ، تسببت محاولة تقييد بيع المساكن الجديدة للسكان المحليين في البداية فقط في تضخم سريع في أسعار المنازل القائمة ، وأعلنت الحكومة المركزية في النهاية أنها غير قانونية (شوكسميث 1991). بُذلت جهود للحد من تدفق كبار السن إلى "ساحل المسنين" في جنوب غرب إنجلترا من خلال رفض طلبات الحصول على إذن لبناء منازل جديدة وتحويل الفنادق المطلة على البحر إلى دور رعاية ، ولكن هذا النهج غالبًا ما أثبت أنه مثير للجدل محليًا (فيليبس وفينسنت 1987). ولعل أكثر الحلول فعالية تكمن خارج المناطق الريفية نفسها ، وتحديدًا في تحسين جاذبية مناطق المصدر الرئيسية وإقناع المزيد من كبار السن بالبقاء هناك، بالقرب من المرافق الحضرية ودعم العائلة والأصدقاء

المصادر: شامبيون 1994؛ غانت وسميث 1991؛ شاكسميث 1991؛ فيليبس وفينسنت 1987

<u>دليل لمزيد من القراءة</u>

شامبيون، أ. ج. (١٩٩٨) دراسة مكافحة التحضر وتحول سكان الريف. في ب. بويل وك. هالفاكري (المحرران) الهجرة إلى المناطق الريفية: النظريات والقضايا، تشيتشستر: جون وايلي وأولاده، 21-40. لمحة تاريخية عن دراسة مكافحة التحضر، تُبرز انشغال الجغرافيين السكانيين بتصور هذه الظاهرة وقياسها وتفسيرها.

داونز، أ. (1994) رؤى جديدة لأمريكا الحضرية. واشنطن العاصمة: معهد بروكينغز. تحليل واضح للعلاقات بين المدن والضواحي في الولايات المتحدة الأمريكية، متبوعًا بتقييم للسياسات السابقة وتوصيات للمستقبل.

هول، ب.، توماس، ر.، جرايسي، هـ.، ودرويت، ر. (1973) احتواء إنجلترا الحضرية. لندن: ألين وأونوين، مجلدان. ما يزال هذا الكتاب هو الأكثر تفصيلًا وشمولًا لتأثير تدابير تخطيط المدن والريف المصممة للحد من التمدد الحضري في بريطانيا.

جونز، ج. و. وفيساريا، ب. (المحرران) التحضر في الدول النامية الكبيرة: الصين، إندونيسيا، البرازيل، والهند. أكسفورد: مطبعة كلارندون. مجموعة من المقالات البحثية المعمقة حول عملية التحضر في العالم النامي، تتضمن تفاصيل استراتيجيات التنمية الحضرية الوطنية وتقييمات لفعاليتها في مكافحة المشاكل الناجمة عن النمو السكاني الحضري السريع.
مردوخ، ج. ومارسدن، ت. (1994) إعادة بناء الريف: الطبقة والمجتمع والسلطة في عملية التنمية. لندن: مطبعة جامعة لندن. نتائج دراسة حالة مفصلة في إنجلترا تُظهر كيف غيّر معارضو التحضر الطابع الاجتماعي والسياسي للريف، وسعوا إلى تحقيق مفاهيمهم عن "الريف المثالي" ومقاومة ضغوط الهجرة والتنمية التي قد تؤدي إلى إعادة تشكيل مستوطناتهم.
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (1996) عالم آخذ في التحضر: تقرير عالمي عن المستوطنات البشرية 1996. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد. تجميع ضخم أُعِدَّ لمؤتمر الموئل الثاني لعام ١٩٩٦ الذي نظمه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ويغطي وجهات النظر العالمية والإقليمية بشأن السكان والتحضر، والظروف والاتجاهات الاجتماعية والبيئية، والتطورات في مجالات المشاكل الرئيسية (الإسكان، والأراضي، والبنية التحتية، والحوكمة)، واستجابات السياسات في تخطيط المستوطنات وحماية البيئة.